- تقنيات إعداد مذكرة استخلاصية –

لم يتعوّد الطالب خلال دراسته الجامعية في كليات الحقوق على هذا النوع من الأبحاث القانونية الهامة التي تمكنه من القدرة على استخلاص المسائل القانونية وتلخيصها، واستنتاج الحلول واختبار معارفه ومعلوماته وتوظيفها في ميدان البحث العلمي والعملي.

ومن خلال هذا المبحث نتطرق تباعا في مبحثين؛ الى تحديد ماهية المذكرة الاستخلاصية، ثم استعراض خطوات اعدادها بطريقة علمية صحيحة.

المبحث الأول: ماهية المذكرة الاستخلاصية

يتعرض هذا المبحث الى تعريف المذكرة الاستخلاصية من خلال مطلب اول يتطرق الى تعريفها، ومطلب ثان يتطرق الى أنواعها، ومطلب ثالث يتطرق الى أهدافها.

المطلب الأول: تعريف المذكرة الاستخلاصية

هناك جانبان مهمان في تعريف المذكرة الاستخلاصية جانب شكلي وآخر منهجي.

الفرع الأول: الجانب الشكلي في تعريف المذكرة الاستخلاصية:

يرّكز هذا الجانب على المذكرة الاستخلاصية كوثيقة أو مجموعة وثائق تتطلب تحليلها وتسجيل ما استخلصه الطالب منها من مسائل واستنتجه من حلول، وبهذا الاعتبار فإن المذكرة الاستخلاصية هي مجموعة وثائق تتكلم عن فكرة معينة أو تعالج موضوعا معينا، وتختلف طبيعة هذه الوثائق فقد تكون نصا تشريعيا؛ أي مجموعة من المواد القانونية، أو نصا او رايا فقهيا مقتطف من كتاب قانوني معين، او نصا من جريدة معينة أو قرار قضائي أو تعليقا على قرار معين.

المهم في ذلك كله ان المذكرة الاستخلاصية: مجموعة وثائق تحمل ارتباطا منطقيا معينا من حيث الموضوع، وتتمحور حول فكرة معينة او مجموع أفكار وقد تكون متناقضة في ظاهرها، فيحرص القائم بتحرير المذكرة بإزالة هذا التناقض، واستخلاص ما تضمنته من مسائل واشكالات وحلول قانونية.

الفرع الثاني: الجانب المنهجي في تعريف المذكرة الاستخلاصية:

المذكرة الاستخلاصية من الناحية المنهجية هي معالجة مجموعة من الوثائق القانونية والفقهية والقضائية بطريقة علمية، بهدف استخلاص ما تضّمنته من أفكار أساسية وثانوية، وعرضها عرضا متسلسلا يكشف عن قدرة الطالب على استيعاب مضامين تلك الوثائق وتلخيصها، واستخلاص ما اشتملت عليه وتضمنته من مسائل قانونية تتطلب التحليل انتهاء بتقييمها وربما تقويمها عبر ما يسجله من نتائج ويعرضه من حلول.

إذا وثائق المذكرة الاستخلاصية تختلف شكلا وتتقارب أو تتفق موضوعا، إن تحرير المذكرة الاستخلاصية لا يختلف عن الاختبار الذي يتعلق بتحرير مقالة وتعتبر أبسط منها، ذلك أن الخطة لا تعتمد أساسا على الأفكار

الشخصية للطالب وإنما على تبسيط ما احتوته الوثائق المختلفة، وتهدف الخطة عموما في المذكرة الاستخلاصية إلى ضمان تقديم كامل وواضح وموضوعي لمحتوى الملف.

وإن كانت المذكرة الاستخلاصية والمقالة تتشابهان كثيرا في القواعد الشكلية فإنهما يختلفان في الموضوع، بحيث أن المقالة تعتمد أساسا على قدرة الطالب في الاستدلال وتوظيف معلوماته، بينما يركز الطالب قدرته في المذكرة الاستخلاصية على تقديم صورة وفية وموضوعية لمحتوى الملف دون الإدلاء برأيه الشخصي أو إضافة معلومات من عنده ولو بصفة ضمنية.

المطلب الثاني: أنواع المذكرة الاستخلاصية

يستعرض هذا المطلب أنواع المذكرة الاستخلاصية فإما ان يقوم بها الطالب في مراحل معينة او ان يقوم بها القاضي في إطار ممارسته لوظيفته القضائية او ان يقوم بها موظف في مؤسسة او ان تقوم بها هيئة ما، وعليه يمكن تقسيم المذكرة الاستخلاصية استنادا الى القائم بها الى؛ مذكرة استخلاصية اكاديمية، مذكرة استخلاصية رسمية ومذكرة استخلاصية مؤسساتية.

الفرع الأول: المذكرة الاستخلاصية الاكاديمية:

المذكرة الاستخلاصية الاكاديمية هي التي ترتبط بمسار التكوين الأكاديمي والعلمي للطالب في المؤسسات الجامعية، فيعدها في مرحلة التدرج وما بعد التدرج.

أولا: المذكرة الاستخلاصية في مرحلة التدرج:

ان طلاب الحقوق في هذه المرحلة حديثي عهد بهذا النوع من الأبحاث القانونية المختصرة، باعتبار انها لم تكن ضمن المحاور المقررة على طلاب الحقوق في ظل النظام الكلاسيكي، كما لم يتم ادراجها الا لاحقا في إطار النظام الجديد ل م د مع التنبيه الى ضرورة الاهتمام بالتطبيق العلمي لمنهجية اعداد مذكرة استخلاصية عبر حصص الاعمال الموجهة حتى تترسخ منهجيتها ويصبح من اليسير على الطالب اعدادها وعليه نجد من المهم تدريب طالب الليسانس والماستر في هذه المرحلة على كيفية اعداد مذكرة استخلاصية.

ثانيا: المذكرة الاستخلاصية في مرحلة ما بعد التدرج

مع انه أكاديميا ليس من أولويات الطالب والباحث في مرحلة الدكتوراه دراسته للمذكرة الاستخلاصية، لكن بالنسبة الى طالب الماستر يستحسن ان يستمر في التدريب على اعداد المذكرة الاستخلاصية، خاصة وان اقدامهم لم تثبت وترسخ بعد في ميدان البحث العلمي الحقيقي، إضافة الى ان اعداد ليس بالأمر الهين، ومن ثم كان من الواجب تدريب طالب الحقوق في الدراسات العليا على فن الاستخلاص وتلخيص البحث العلمي، وما يتطلبه من التحليل والاستنتاج والنقد العلمي.

في سياق متصل، فان الطالب المترشح لوظيفة القضاء في حاجة لاستيعاب منهج اعداد المذكرة الاستخلاصية، كذلك الطالب في مرحلة التكوين في الكفاءة المهنية للمحاماة هو أيضا بحاجة ماسة للاطلاع على منهجية اعداد مذكرة استخلاصية، ترسخ لديه ابجديات تحليل النصوص القانونية، واستخلاص المسائل واستنتاج الحلول، وتقييم ذلك

وتقويمه، وهذا ما يفيد أيضا في اعداد مذكراته ومرافعاته لأنها هي الأخرى لا تخل من استخلاص الوقائع والمعطيات المادية والقانونية وتحليلها تلخيصها واستنتاج الحلول للإشكاليات التي تطرحها.

الفرع الثاني: المذكرة الاستخلاصية الرسمية

هي المذكرة التي تعدها الهيئات الرسمية داخل الدولة ومنها: المذكرة الاستخلاصية القضائية، فاذا كان الطالب المترشح للقضاء يعوزه الاطلاع على منهجية اعداد مذكرة استخلاصية لأنها تندرج ضمن أسئلة الاختبار الكتابي للترشح لهذه الوظيفة، فانه من باب أولى يتعين على الطالب القاضي في مرحلة التكوين ترسيخ منهجية اعدادها لان عمله لاحقا يرتبط باستخلاص الحلول المتضمنة لما يصدره من قرارات واحكام قضائية، تهيئة له على الاشتغال في القضاء لاحقا، ودربه له على النظر فيما يعرض عليه من قضايا ونزاعات. كذلك بالنسبة لعمل القاضي في مرحلة تربصه فضلا عن المرحلة اللاحقة أي مرحلة تنصيبه فانه يمارس منهجية استخلاص المسائل الفقهية وحلولها ميدانيا.

الفرع الثالث: المذكرة الاستخلاصية

هي المذكرة التي يتم اعدادها لدراسة وضع من الأوضاع التي تهم مؤسسة ما مهما كان نوعها ونشاطها، ومعالجتها من وجهة نظر قانونية من خلال دراسة ملف او ملفات من مجموعة وثائق إدارية وقانونية ترتبط بنشاط المؤسسة، ويمكن ان يعد هذه المذكرة المستشار القانوني للمؤسسة او الموظف المكلف بذلك؛ بهدف تلخيص كل ما يتعلق بنشاطها وإعطاء ما يشبه التقرير حول الأوضاع المتعلقة بها ان من الناحية الإدارية او القانونية او ما يتعلق باحتياجاتها المادية والبشرية، او تقديم الحلول لبعض الإشكالات والصعوبات والعراقيل التي تعيق السير الحسن لنشاطها.

المطلب الثالث: أهداف المذكرة الاستخلاصية

المذكرة الاستخلاصية في ميدان البحث العلمي القانوني كما تقدم من تعريفها تستهدف التوصل إلى الاستخلاص والاستنتاج والاستنباط والتلخيص بمفهومه العلمي أي بطريقة علمية منظمة تستوعب الأفكار والمسائل والحلول.

1-تدريب الطالب على التّفكير العلمي القانوني المنهجي.

2- تدريبه على الطريقة العلمية الصحيحة في التعامل مع الوثائق القانونية وغيرها من الوثائق الفقهية والقضائية.

3- استخلاص وعرض أفكار الوثائق القانونية والتّمييز بين الأفكار الرّئيسية والأفكار الثانوية المتفّرعة عنها، وما يتصل بها من مسائل قانونية (أساسية وثانوية أيضا)، ومعالجتها بطريقة منهجية.

-4- مقابلة النّصوص والقواعد التي تتضمنها الوثائق القانونية محل الّدراسة، وتلقينه روح النقد الإيجابي، والطرق العلمية للتّقييم والتّقويم، وعرض واختيار وإظهار الآراء الفقهية، والمقارنة والترجيح بينهما، لأّن المذكرة الاستخلاصية لا تقوم على نقل الأفكار والاكتفاء بعرضها دون تقييمها أو تقويمها.

-5- تلخيص حيادي وموضوعي وتفادي استعمال ضمير المتكلم وعدم التحمس للرأي وتقديم وجهة النظر الشخصية بحيث يكون تلخيصا وفيا لا يحرف أفكار المؤلفين عن موضعها ولا يحملها أكثر مما تعنيه.

6-تهيئة الطالب علميا وعمليا للترشح لوظيفة القضاء تحديدا باعتبار أّن المذكرة الاستخلاصية تندرج ضمن عمل

القاضي، ولهذا فإّن إعدادها يندرج ضمن اختبارات مسابقة الترشح لوظيفة القضاء، وأيضا يتدرب عليها الطالب القاضي في مرحلة تكوينه من خلال مقياس المنهجية الذي يتلقى فيه تقنيات إعداد مذكرة استخلاصية نظريا وتطبيقيا.

المبحث الثاني: منهجية إعداد مذكرة استخلاصية

لصياغة أو تحرير مذكرة استخلاصية يجب المرور بمرحلتين أساسيتين هما كالتالي:

المطلب الأول: المرحلة التحضيرية

تتلخص المرحلة التّحضيرية في قراءة الوثائق وتحليلها. ووضع خطة للمذكرة الاستخلاصية.

الفرع الاول: قراءة الوثائق

هي خطوة جد هامة يتوقف عليها نجاح الطالب في إعداد مذكرة استخلاصية سليمة وقراءة الوثائق تحقق الأهداف التالية:

-تحديد طبيعة الوثائق المستهدفة بالدراسة، مع الحرص على ترتيبها وتصنيفها في قائمة بحسب طبيعتها، (نصوص قانونية، نصوص أو آراء فقهية، اجتهادات قضائية).

-تمكين الطالب من فهم موضوع وثائق المذكرة الاستخلاصية التي هو بصدد دراستها حتى يسهل عليه بعد ذلك تحليلها والتعّمق فيها أكثر واستخلاص مسائلها وتلخيصها.

-بيان الارتباط الموضوعي بين مضامين الوثائق المستهدفة بالدراسة وإعداد مذكرة استخلاصية.

الفرع الثاني: تحليل الوثائق

هنا يتعّين على الطالب أن يفهم الوثيقة فهما دقيقا وعميقا حتى يتمكن من استخراج الأفكار الّرئيسية أو المحورية، التي تشتمل عليها الوثائق المدروسة واستخلاص المسائل القانونية وتلخيصها لأّن الطالب في هذه الخطوة يفضل قراءة الوثائق دائما، لكن بصورة متأنية حتى مع قيامه بعملية التّحليل.

وتحقق هذه الخطوة الّنتائج التالية:

-استخراج الأفكار الّرئيسية والأفكار الثانوية المتفرعة عنها، وتحقيقا لذلك ينصح الطالب عند قراءة الوثائق تسطير الجمل والفقرات حتى يسهل عليه تسجيل الأفكار الهامة في مسودة استعدادا لتّصنيفها وترتيبها بعد ذلك، واستثمارا للجهد والوقت، وهذا يفيده لاحقا في ضبط خطة المذكرة.

-استخلاص المسائل القانونية والفقهية التي تشتمل عليها مضامين الوثائق المدروسة، ويراعي في ذلك درجة أهميتها بالّنسبة لموضوع الوثائق، مع ضرورة ترتيبها أيضا، وهنا ينصح الطالب بتسجيل هذه المسائل المستخلصة من كل وثيقة، ويلخصها بكيفية يتفادى بها العودة إليها في كل مّرة ربحا للوقت.

- عند نهاية قراءة الوثائق وتحليلها شكليا وموضوعيا، واستيعاب وفهم موضوع كل وثيقة واستخراج أفكارها واستخلاص مسائلها، يتعّين على الطالب أن يقوم بترتيبها وتصنيفها، مع مراعاة إمكانية تكامل الوثائق أو تعارضها

حسب محتواها، وهو ما يؤدي إلى استخلاص الخطوط العريضة للملف والشروع بعد ذلك في إعداد الخطة المناسبة وتحرير المذكرة.

-إّن عملية التّحليل ممثلة في استخراج الأفكار من كل وثيقة واستخلاص المسائل كما أّن تحديدها يساعد الطالب على وضع خطة مناسبة لتحرير مذكرة استخلاصية تتألف من مقدمة وصلب الموضوع وخاتمة.

ثالثا: وضع الخطة

بعد أن يتمكن الطالب من فهم موضوع كل وثيقة والتّوصل إلى استخراج أفكارها ومسائلها، يتعّين عليه إعداد خطة مناسبة والتي يجب أن تتوافر فيها الشروط التالية:

- أن تعالج الخطة الوثائق معالجة منطقية وتسلسلية.

- أن تكون عناوين الخطة منسجمة ومتلائمة مع الأفكار الّرئيسية لكل وثيقة وما تطرحه أو تتضمنه من مسائل.

-أن تكون متوازنة من ناحية الموضوع والشكل (التّوازن الموضوعي والشكلي)

- بما أّن الاختصار والّتلخيص من خصائص المذكرة الاستخلاصية فإّن تقسيمها إلى مطالب (دون مباحث) يعّد كافيا.

- يمكن تحليل وثيقتين أو أكثر في مطلب واحد، لكن من الخطأ البّين أن تكون المذكرة الاستخلاصية بأكملها عبارة عن مطلب واحد، فهذا لا يستقيم منهجيا.

هذا وتجدر الإشارة إلى أّن إعداد المذكرة الاستخلاصية لا يخضع لخطة واحدة. ولا يمكن إلزام الطالب بتقسيم معّين، وإّنما يتحّكم فيه طبيعة الوثائق المدروسة وما تطرحه من أفكار وتشتمل عليه من مسائل موضوع المذكرة الاستخلاصية.

المطلب الثاني: المرحلة التحريرية

في هذه المرحلة يقوم الطالب باستخلاص الأفكار من الوثائق المقدمة له وتحرير مذكرة وفق الخطة التي وضعها وتقسم المذكرة الاستخلاصية إلى ثلاثة عناصر أساسية:

-1- المقدمة

يجب أن تكون المقدمة مختصرة وقصيرة، تتضمن التعريف بالموضوع الذي استخلصه الطالب من الوثائق المقدمة وتنتهي بطرح الإشكالية وبالتقسيم الذي اعتمده الطالب للإجابة على هذه الإشكالية.

-2- المتن (صلب الموضوع)

يقوم الطالب هنا بدراسة المسألة القانونية المعروضة عليه وفقا لخطة متسلسلة تجمع العناصر المشتركة التي تتضمنها الوثائق الملحقة، و يمنع على الطالب تخصيص مطلب لكل وثيقة لأن هذا يتعارض تماما مع المبدأ الذي تقوم عليه المذكرة الاستخلاصية ، و يجب على الطالب عدم الاعتماد على النقل الحرفي للجمل وفقراتها وإنما على الأفكار الرئيسية التي تحتويها، ويمكن للطالب كذلك الإشارة إلى الوثيقة المرجعية أثناء التحليل، كذكر رقم المادة القانونية

ورقم القانون وتاريخ صدوره، و أيضا رقم و تاريخ الحكم أو القرار القضائي أو الإشارة إلى رأي فقيه معين من خلال ذكر عنوان المرجع المنسوب إليه.

-3- الخاتمة

إن خاتمة المذكرة الاستخلاصية ليست مثل خاتمة البحث العلمي لأن في هذا الأخير نحلل ونناقش ونعطي في الختام النتائج والاقتراحات، أما المذكرة الاستخلاصية فهي مجرد استخلاص للأفكار والمعلومات الواردة في الوثائق المقدمة للطالب، وعليه فإن خاتمة المذكرة الاستخلاصية هي مجرد خلاصة لما بحوزة الطالب من معلومات ومعطيات تحصل عليها من خلال الوثائق التي هو بصدد دراستها.